الفصل الثانى

رصد للمشهد السياسى : يناير ٢٠١١ وما تلاها

عقب تنحى الرئيس السابق فى فبراير ٢٠١١، توالت التداعيات وأخصها الانهيار الكامل لجهاز الشرطة بعد فتح السجون وإخراج المسجونين السياسيين قبل الجنائيين لاسيما السياسيين المنتمين لبعض الاتجاهات السياسية ذات الجناح العسكرى كحزب الله وحركة حماس وغيرهم. واللافت للانتباه فى هذا المشهد أن هناك تعاصرا زمنيا فى فتح السجون وكذلك فى حرق ما يقرب من تسعين قسمًا ومركز شرطة وقد اقترن بهذا التعاصر الزمنى إتباع نمط إجرامى يكاد يكون متطابقا فى حرق كافة الأقسام ومراكز الشرطة وفتح السجون لإخراج المعتقلين السياسيين قبل الجنائيين.

ولعل أكثر الخبراء الأمنيين يشهدون أن النمط الإجرامى المتبع فى فتح السجون لتهريب المساجين وحرق أقسام ومراكز الشرطة فى إنحاء الجمهورية المختلفة هو نمط إجرامى غريب على النمط الإجرامى المصرى فى سابقة هى الأولى فى تاريخ مصر من حيث طرائق التنفيذ، ومنهجية التخريب والتهريب، وأساليب الترويع فى تعاصر زمنى ووقتى شمل أقسام ومراكز الشرطة والسجون فى كافة أنحاء الجمهورية الأمر الذى يوحى بأن هذا التخطيط والتنفيذ بهذا النمط المنهج إجراميا – وأيا كان من هو

وراؤه – إنمـا هو ليس وليد التـو واللحظة بل إن هذا التخطيط والتنفيذ هو نتاج دراسـة متأنية ومسبقة وشـاملة لمواقع الأهداف الحيوية المزمع تدميرها من أقسـام ومراكز شرطة ودراسة للأهداف الأخرى من السجون والمعتقلات وتحصيناتها وكيفية التدمير والتخريب والتهريب للمساجين بها في تنفيذ محكم وممنهج قام به حفنة من القناصة ومحترفو استعمال الأسـلحة المتطورة جدا المدربون تدريبا عاليا من حيث القدرات القتالية العالية والكفاءة التدريبية والتسـليح المتطور والكثافة العددية بأداء يفوق الأداء الشـرطي حتـى يتمكنوا من أداء مهامهم فـي التخريب وتهريب أشخاص بعينهم من المسجونين السياسيين.

وليس من شك في أنه قد سبق اقتحام السجون، وحرق أقسام ومراكز الشـرطة دراسة شـاملة لتحصينات هذه السجون والأقسـام المستهدفة وتعداد الحراسـة القائمة عليها وتسـليح الضباط والجنـود بها والكفاءة الفنية لهذا التسليح والقدرة الفنية والقتالية للضباط والجنود والتكنولوجيا المسـتخدمة في الأسلحة لديهم بحيث جاءت الأسلحة لدى الميليشيات المهاجمـة المعتدية أكثر تطورا مـن الناحية الفنية والقـدرة القتالية مع الكثافة العددية الزائدة للمعتدين حتى يحققوا ما حققوه من اعتداء على هذه المنشآت الأمنية.

ولا غرو في أن كل ذلك – وفي نظرنا– كان نتاج دراسة شاملة لكل ما تقدم استغرقت وقتا طويلا سابقا على الثورة.

فبالقطع لم يكن هذا الاقتحام لكل هذه المنشآت في كافة إنحاء الجمهورية مع التعاصر الزمنى والقدرات القتالية العالية وليد أيام الثورة القليلة... بل كان تخطيطا مسبقا ممنهجا مدروسا منظما ومحفوظا إلى أن يأتى الوقت المناسب لإخراج هذه الخطط والدراسات المعدة مسبقا وإدخالها حيز التنفيذ حال وجود خلل أمنى يمكن من خلاله النفاذ إلى هذه المؤسسات الأمنية وإخراج المسجونين السياسيين وحرق الأقسام والسجون لأحداث البلبلة. وقد يكون هناك سلوك انتقامى من بعض أفراد الشعب ضد جهاز الشرطة إلا أن ذلك جاء له – وفى نظرنا– نصيب قليل من التخريب والتدمير والتهريب بحسبان أن جموع الشعب لا تملك هذا القسط من التخطيط المنظم والتعاصر الزمنى المنهج المدروس سلفا لهذه الأحداث فى ربوع الدولة المصرية مع القدرات القتالية العالية المدربة تدريبا عاليا والتسليح الذى يفوق تسليح الشرطة .....
كل هذه الأمور تفوق القدرات الانتقامية التى قد تعن لبعض جماهير الشعب والتى عادة ما تأخذ نمطا عشوائيا متفرقا، مما يقطع بوجود أياد خارجية خلف هذه الاعتداءات لغير المألوفة فى النمط الإجرامى المصرى.

• • •

ولقد كان للقوات المسلحة صاحبة الولاء لعصر الجمهورية الأولى وحامية النظام الحاكم منذ يوليو ١٩٥٢ دور مشرف حيادى فى يناير

٢٠١١. فإزاء تخلى الشرطة عن واجبها فى ضبط الأمن والانفلات الأمنى كنتيجة حتمية للانهيار الكامل لجهاز الشرطة جاء موقف القوات المسلحة مؤازرا لجموع الشعب الثائر ومحاولا لإعادة الأمن لدى الشارع المصرى فلم تدخل القوات المسلحة فى مواجهة مع الثوار كما كان متصورا من قبل البعض وإنما وقفت على الحياد نفاذا للإرادة الشعبية الجماهيرية فى إسقاط النظام والرغبة فى تداول السلطة صوب نظام ديمقراطى ومن خلال انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة علها تساهم فى مستقبل أفضل للأغلبية الكادحة من أبناء هذا الوطن. ولعل الوضع كان مختلفا فى ليبيا ثم سوريا حيث حدث وبالأخص فى هاتين الدولتين صدام عسكرى حاد سواء قبلى النزعة كما هو الحال فى ليبيا بين ميليشيات متقاتلة من الثوار والقبائل الحاكمة أم تصادم بين الجيش بقيادة النظام الحاكم والشعب كما هو الحال فى سوريا ذلك الصراع الذى إمتد من مارس ٢٠١١ وحتى الآن وأصبح ذريعة للعالم الغربى كيما يتدخل حلف الناتو عسكريا كما حدث فى ليبيا مع عدم إمكان إحالة رؤوس النظام السورى حتى الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية The International Criminal Court ICC وذلك لضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن (Resolution) وفقا لمعاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بحسبان أن سوريا لم تصدق على هذه المعاهدة . ويأتى الموقف الروسى المؤازر للنظام السورى وعلى التوازى تحدث احتكاكات بين طائرات تركية تخترق المجال الجوى السورى

حيث تقوم قوات الدفاع الجوى السورى بقصفها وينتظر العالم أن تكون هذه الشرارة الأولى لتدخل عسكرى ضد سوريا قد يكون مدبرا أو تكون هذه الطائرة ذريعة مصطنعة لتبرير تدخل عسكرى ضد سوريا إلا أن الأمر من كل ناحية ومن كافة التفسيرات السياسية والعسكرية يزداد سوءا يوما تلو الآخر وينبئ بنهاية مأسوية للنظام السورى وآلاف من القتلى من الأبرياء فى بحور الدماء التى سالت منذ ما يزيد على العام وحتى الآن.

• • •

ولعل المشهد السياسى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من تداعيات ينبئ عن عدم إفراز كوادر سياسية حقيقية واعية خلال عصر الجمهورية الأولى منذ يوليو ١٩٥٢.

ففى عصر الجمهورية الأولى لم تكن الممارسة الحزبية مسموحا بها حتى عصر الرئيس السادات فى منتصف سبعينيات القرن الماضى حين سمح بالتعددية الحزبية التى كانت صورية فلم يكن على الساحة حتى يناير ٢٠١١ سوى قوتين سياسيتين فاعلتين هما الحزب الوطنى الديمقراطى وهو يمثل حكومة الاوليجارشيه ومن حولهم ومن ناحية أخرى التيار الإسلامى السياسى الذى كان محظورا ويمارس نشاطه فى الخفاء.

وبعد يناير ٢٠١١ لم يتغير الوضع سوى المسميات فقط فتم حل الحزب الوطنى الديمقراطى قضائيا من المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وأضحت الجماعة المحظورة الممثلة فى التيار الإسلامى حرة طليقة حيث أسست حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفى فلم يختلف

سوى المسميات وإنما ظل بالشارع السياسي- كما كان منذ أربعة عقود – قوتان سياسيتان فاعلتان هما – وأن اختلفت مسمياتهما قبل وبعد الثورة – الحزب الوطنى الديمقراطى (المنحل) ، الجماعة الإسلامية بشتى فصائلها (فى حزبين رئيسيين هما حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي).

أما حزب الوفد بتاريخه الطويل وحزب التجمع الوطنى الديمقراطى والأحزاب الأخرى فلم يكن لها تواجد فى الشارع السياسى قبل وبعد الثورة. وحرى بالإشارة أن الأحزاب الناشئة بعد الثورة فى الشهور الأخيرة لم تكتسب قاعدة شعبية جماهيرية عريضة بعد بل إن عمرها فى الممارسة السياسية لازال قصيرا ، وإن كانت أحزابا نبيلة فى غاياتها ومراميها.

ويدعم هذا النظر ويؤازره أن هناك قوتين سياسيتين وحيدتين فى الشارع السياسى قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١ هما الحزب الوطنى سابقا وحاليا فلول الحزب الوطنى كما يسمونها، التيار الإسلامى الذى يمارس السياسة ممارسة حزبية الآن وهذا هو ما أفرزته الجولة الأولى من الانتخابات رئاسة الجمهورية حيث إنه من بين ثلاثة عشر مرشحا فاز مرشحان ليدخلا جولة الإعادة هما المرشح المستقل الفريق أحمد شفيق أحد أقطاب النظام الحاكم السابق، والدكتور محمد مرسى مرشح حزب الحرية والعدالة حيث حصلا على أعلى الأصوات من بين ثلاثة عشر مرشحا يمثلون كافة الأطياف السياسية والمستقلين.

فالحزب الوطنى الديمقراطى (سابقا) كان حاكما لفترة طويلة ، والتيار الإسلامى منشأه جماعة الإخوان المسلمين منذ ثلاثينيات القرن الماضى وهى جماعة منظمة تنظيما كبيرا منهجيا منذ عقود طويلة.

والوضع جد مختلف فى دول الديمقراطيات العريقة ففى المملكة المتحدة تبدأ الممارسة السياسية الحزبية منذ العقد الثانى من العمر وربما من سن السادسة عشر حيث نجد أن تونى بلير مثلا انضم إلى حزب العمال البريطانى فى سن مقاربة لذلك والرئيس الأمريكى باراك أوباما انضم إلى الحزب الديمقراطى فى سن مقاربة لذلك ومعظم الساسة الغربيين بدأوا الممارسة السياسية الحزبية فى سن مقاربة للسادسة عشرة مثل ويليام هيج فى بريطانيا وغيرهم الأمر الذى يسمح بإفراز كوادر سياسية حزبية قادرة على القيادة والترشح للانتخابات الرئاسية سواء رئاسة الوزراء فى النظام البرلمانى أو رئاسة الدولة فى النظام الرئاسى وكذلك إفراز كوادر سياسية لعضوية المجالس النيابية.

وآية ذلك و دليله أن تونى بلير وأوباما ووليام هيج كان لهم الريادة السياسية فى أقطارهم بل وحظوا بتأييد شعبى جماهيرى مكنهم من الوصول إلى الحكم أو إلى مراكز سياسية مرموقة وهم دون الخمسين من العمر.

• • •

والنتيجة الحتمية لعدم إفراز كوادر سياسية حقيقية قادرة على القيادة من خلال الممارسة الحزبية الديمقراطية هى أن ثورة يناير ٢٠١١ ولدت

بـلا قائد وبلا مجلس للثورة أو قيادة سياسـية واعيـة للثوار تتمثل فى بعض الأشـخاص والكوادر السياسية القادرة على إدارة المرحلة والانتقال بالبلاد إلى بر الأمان . وكأثر مباشـر لعدم وجود قيادة سياسـية لم تكن هنـاك خريطة طريق للثورة أو للثوار Agenda. فهم لا يعرفون ماذا بعد سقوط النظام؟؟

لقـد بدأت مطالـب الثوار بإسـقاط حكومة نظيف واسـتجاب لهم الرئيس السـابق ولو أنه بكر قليلا بتشـكيل حكومة الفريق أحمد شفيق لربما عاد الثوار أدراجهم سـالمين وانتهت المسـألة عند هذا الحد إلا أن الاستجابة إلى مطالب الثوار بشىء من التباطؤ فى رد الفعل كأن له أثره فـى زيادة أعـداد المتظاهرين فى القاهرة والمحافظـات بحيث إنه بعد تشـكيل حكومة شفيق بات من الصعب السيطرة على الاجتياح الشعبى الجماهيرى الغاضب للميادين بالمحافظات.

وبدأ الشباب الثائر الذى كان سقف مطالبه وكل حلمه إسقاط حكومة أحمد نظيف بدأ هذا الشباب ليرتفع بسقف المطالب بحيث أصبح يهدف إلى إسقاط الرئيس السابق ويطلب منه الرحيل رفضا منه لمعسكر التوريث الذى تيقن للمواطن العادى حدوثه مسـتقبلا بعدما شاهد السيناريو الذى دارت به الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠١٠ والتى هى نتاج التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧.

أدرك الشـعب – إذا ً أنه أمام مخطط تتسلسـل أحداثه تسلسـلا منطقيـا يبدأ بالتعديلات الدسـتورية فى عام ٢٠٠٧ حيث لم تشـترط

الإشـراف القضائـى الكامل على الانتخابات رئاسـية كانت أم برلمانية فضـلا عن نص المادة (٧٦) من الدسـتور والتى جاءت بعيدة عن صفتى العمومية والتجريد وهما الصفتان الأساسيتان فى علم التشريع الدستورى أو فـى القوانين العادية حيث انتفت صفتا العمومية والتجريد فى المادة (٧٦) من الدستور وجاء الخطاب من المشرع الدستورى بهذه المادة وكأنه موجها لأشـخاص محددين بذواتهم وبعينهم يمهد لهم الطريق لكرسـى الحكم فى المستقبل القريب.

والنتيجة المنطقية للتعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وما أعقبها من، الانتخابات البرلمانية وماشـاب هذه الانتخابات فى ٢٠١٠ ، هى تلك الثورة الجماهيرية العارمة. فقد حكمت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بإبطال أكثر من نصف مجلس الشعب الذى تبلغ مقاعده (٤٤٤) مقعدا منتخبا و(١٠) معينيين حينئذ وانتهت محكمة النقض إلى بطلان الكثـير من المقاعد إلا أن المجلس سـيد قراره فـى ذلك الوقت كان هو صاحب القول الفصل فى التحقيق القضائى الذى تجريه محكمة النقض وهـو صاحب القـول الفصل والأخير فى صحـة عضوية أعضاء مجلس الشعب حينذاك.

• • •

المحصلة النهائية أن سـنوات الغليـان بدأت فى النصف الثانى من العقد الأول من هذا القرن وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٥ حيث كان الأحرى

بالرئيس السابق مبارك حينئذ وليعبر بالبلاد إلى بر الأمان أن يعين نائبين أو أكثر لرئيس الجمهورية كعمرو موسى وأحمد شفيق وعمر سليمان، فلو أنه عين – على سبيل المثال – ثلاثة نواب مثلا لما قامت ثورة الغضب في يناير ٢٠١١ حيث كان يمكن الدفع بالثلاثة فى انتخابات رئاسية حقيقية صادقة تتسم بالنزاهة والشفافية بحيث يكون لدى الناخب أثناء الاقتراع الخيار بين رئيس مدنى ورئيس عسكرى ولكل منهم ثقله.

وأزعم صادقا أنه لو أن الرئيس مبارك حذا هذا الحذو وجرت انتخابات نزيهة تحت إشراف القضاء أفضت إلى رئيس منتخب يخلف الرئيس مبارك فى حياته ويترك له الرئيس مبارك السلطة فى انتخابات ٢٠٠٥ بل ويعزف بإرادته عن خوضها ليدفع بعمرو موسى وعمر سليمان وأحمد شفيق ويترك الناخب ليختار وتتم هذه الانتخابات بصورة نزيهة تحت بصر ورعاية الرئيس السابق حسنى مبارك – أزعم صادقا أنه كان سيظل الأب الروحى لهذا البلد وكان سيقضى بقية حياته هو وأسرته ربما فى منتجعه الخاص فى شرم الشيخ أو فى أى مكان آمن يليق برئيس سابق ولم يكن له ليلاقى ما يلاقيه الآن من مذلة وهوان بل إنه كان سيضحى محل احترام جماهير الشعب حيث يمكنه خدمة مصالح بلده أثناء التقاعد وهو أمر ليس بمستغرب حيث إن الرئيس جيمى كارتر يخدم سياسة بلاده بعد تركه الرئاسة فى الولايات المتحدة منذ ثلاثة

عقود وتونى بلير يخدم السياسة البريطانية حتى الآن وقد ترك كرسى رئاسة الوزراء فى النظام البرلمانى البريطانى منذ فترة طويلة.

فلو أن الرئيس السابق حسنى مبارك ترك الانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠٥ طواعية واختيارا بارادته الحرة لجنب البلاد كل هذه العواقب وما تعانيه الآن من تلخبط فى «الشأن العام»، الذى آثرنا أن نسميه فى هذا المؤلف «بالهم» العام.

• • •

لم يكن لثورة يناير ٢٠١١ قائد ولم يكن لها أهداف Agenda أو خارطة طريق موضوعة سلفا فهى ثورة بلا قائد وبلا هدف وإنما هى إفراز حتمى ومنطقى لسنوات من الغليان نتيجة شظف العيش والإحساس الجامح لدى المواطن المصرى بالسخط والقهر واليأس من عدم وجود غد أفضل والمعطيات المختلفة من عدم وجود فرص عمل وتفاقم وتزايد معدلات البطالة وفقدان أساسيات الحياة البديهية التى تكفلها الحقوق الأساسية للإنسان فى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان وهى حقوق الإنسان الأساسية Core Rights من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية ولو متوسطة وتعليم ولو متوسط الجودة فى عصر باتت فيه العولمة الثقافية Cultural Globalization تفرض متطلباتها فى سوق العمل فى العالم الذى أصبح قرية صغيرة حيث بات الحصول على الشهادات الأجنبية كالثانوية البريطانية والدبلومة الأمريكية من متطلبات التوظف للطبقات المتوسطة فى العالم كله.

صفوة القول أن شباب الثورة وعلى نبل مقاصدهم ومراميهم لم يكونوا ليتوقعوا الاستجابة لمطالبهم بإقالة حكومة نظيف ثم تنحى مبارك خلال عدة أيام من ٢٥ يناير ٢٠١١ ليجدوا أنفسهم فى حيرة من أمرهم : ماذا هم فاعلون؟؟

لا يوجد خارطة طريق معدة سلفا..... أنهم كالقيادة السياسية السابقة يتعاملون مع سياسة رد الفعل وليس الفعل وهم – شباب الثورة – وعلى نبل مقاصدهم وسمو مراميهم وغاياتهم لا يعرفون ماذا هم فاعلون؟؟

لا يوجد Chronology لمرحلة انتقالية أو خريطة طريق ذات تسلسل زمنـــى تنتقل بالبلاد إلى بر الأمـــان... رئيس مدنى منتخب ، ومجالس نيابية تعبر عن الجماهير عبر انتخابات نزيهة.

وليس من شك أن المشهد السياسى فى مصر– وعلى الرغم من التخبط – يخالف بالكلية مثيله فى ليبيا وسوريا واليمن.

وهذا الامر وإحقاقا للحق يحمد للنظام السابق وللقوات المسلحة التى دائمـــا ما تفى بوعودها وأهمها نقل الســـلطة إلى الرئيس الجديد ٣٠ من يونيو ٢٠١٢.